لمقتضى الحال واما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا
في باب القصر فمرجعه الى بيان اصول المعنى في البابين والى بيان
اصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف النحو واللغة قلت
قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة الاستعمال المعتبر
تتعلق بعلم المعاني من جهة ان ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم
الموجب وذلك هو فايدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه
من غيره وهذا القدر من علم المعاني اهم ق وفيه جواب آخر فانظره
في كثيرا ما قال في كثير لان بعضه ما تقدم لا يجري في باب الانشا
كون التاكيد لدفع خلاف الحكم او الانكار وفي الغريب وسم من غير
الكثير ان المسند الخبري يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشا
لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة ان يقال هل زيد ابوه
قايم فان قيل هو في تاويل هل قام ابو زيد قلنا وكذا في الخبر وعبارة
الاطول بعد قول الم في كثير الخ لان في الجميع فان التاكيد في الانشا ليس
للشك او الانكار من المخاطب ولا لرفع التاكيد لخلوه من الادعاء
والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال او قريب منه اي ذلك
الكثير عبارة الاطول فليعتبره اي فليمعن الانشا الناظر على الخبر
وجعل الضمير فليعتبره الى الكثير اي فليعتبر وليراع ذلك الكثير
الناظر في الانشا اما موكد كاضرب اضرب محذوف كان
يقال في السوال عن زيد بعد ذكر هل قايم الى غير ذلك من
كونه مقدما او موخرا معرفا او منكرا وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا
او مقيدا بمفعول وقس على ذلك

الفصل والوصل

بدا بذكر الفصل الخ وفي الاطول اورد قوله الفصل والوصل على طبق
ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف
المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة بمنزلة
الملكة هي ما يقوم بالشي مما شانه قيامه به باعتبار اتصافه كالبصر
للافراد الحيوانات او باعتبار الشخص فلها فرد ان ولا شك ان الجملتين
شانهما الوصل جنسا وقد لا يكون شانهما الوصل شخصا بان كان

بينهما

بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظ منزلة وبالنظر
الى الاول اسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من
شانه ان اللايق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان
ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شانهما الوصل شخصا
اي يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة ولا معنى لزيادة منزلة ولذا
حذفها في المطول الا ان يقال اشار به الى ان الملكة في الامور الموجودة
خارجا لا في الاعتبارية كالوصل فتامل كذا في سم واقول قد لا يمكن
في الجملتين الوصل لفساد المعنى بهكما في اية ان مقام الخ فلا يكون
الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشم هنا لفظ منزلة
نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه بمنزلة العدم
اي عدم الملكة اعلم ان تعرف عكسها اي بعد معرفة ملكتها
بدا في التعريف لانه من اللف والنشر المشوش وهو اولى من
المرتب عطف بعض الجمل على بعض لم يقل عطف جملة على
جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه من ما لا تناسب جمل
اربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الاولیات
والاخريات فيعطف في كل اثنتين اولا وتعطف الاخريات على
الاولتين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاولیين ونظيره
في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن على الظاهر بجامع
التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر
لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما اطول وكتب ايضا
قوله عطف بعض الجمل اي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين
فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه او ترك عطف بعض الجمل على
بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن ان يعطف ويعطف عليه
فترك فيه العطف فلا يرد ان يقال يصدق الترك على جملة واحدة
ثم قد تقدم ان الترك مشعر بالقصد وهو لهنا سبب للامور البلاغية
لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كمقابل الملكة الملابسة
العدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما اعني الفصل والوصل لا يجريان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)